الثورة
الاثنين 6 ذو الحجة 1433هـ 22 أكتوبر 2012م العدد (17505)

شكراً أمانة العاصمة

عبدالله علي النويرة

■ يقال في الأثر من لا يشكر الناس لا يشكر الله وهذا الأثر كثيرا ما يخطر ببالي كلما شاهدت شيئا جميلا يستحق القائم عليه الشكر من الناس ولكن لا نجد من يجرؤ على تقديم ذلك الشكر نعم الكثير لا يجرؤ لأننا نخشى أن يقال بأن وراء الأكمة ما ورائها وأن كاتب هذا المقال ما كتبه إلا لغرض في نفس يعقوب أما المقاولات النقدية فحدث ولا حرج تجدنا نتسابق فيها دون أن يرف لنا جفن وأسهل المقالات هي المقالات النقدية واصعبها المقالات الشكرية إذا صح التعبير.

الجميع يلاحظ هذه الايام أن هناك تغيير جوهريا يحصل في أمانة العاصمة وأن هناك تغيير جذريا في وتيرة الخدمات التي تقدمها أمانة العاصمة ابتداء من رفع المخلفات والقمائم من الشوارع ومرورا بإزالة البساطين الذين احتلوا شوارع المدينة وسيطروا على ارصفتها وأزقتها وانتهاء بترميم طبقة الاسفلت وإعادة الاعتبار للشارع بصيانته والقضاء على الحفر والمطبات التي عانينا منها خلال الاعوام الماضية.

ما الذي تغير في أمانة العاصمة؟ تغير مسؤولها الأول فقط وأي إنسان لا يملك عصى سحرية يستطيع من خلالها أن يغير واقع الحال بين ليلة وضحاها ولكن يوجد إنسان لديه قدرة على العمل ورغبة في خدمة الوطن وامكانيات قيادية يستطيع من خلالها تحفيز العاملين في الموقع الذي يشغله لكي يخرجوا أفضل ما لديهم والناس على دين ملوكهم كما يقال فإذا كان المسؤول الأول يستشعر المسؤولية ولديه القدرات القيادية للسير بالمرفق الذي يشرف عليه فإنه سوف ينجح في أداء المهام الملقاة على عاتقه ويبدع في ذلك أيما إبداع وإذا كان المسؤول الأول لا يملك الموهبة والقدرة القيادية فقل على المرفق الذي يشرف عليه السلام، هذا ما هو حاصل في أمانة العاصمة وغيرها من الإدارات التي ترتفع وتيرة العمل فيها أو تنخفض تبعا للقدرات القيادية للمسؤول الأول فيها.

إن هناك شماعات كثيرة يمكن أن نعلق عليها فشلنا وهذه الشماعات متوفرة ويمكن إقناع الناس بها ولكن أن نتمكن من التغلب على الصعاب وأن نعمل في ظروف غير طبيعية ونبدع في عملنا فإن ذلك هو التحدي الحقيقي الذي ظهر جليا في أمانة العاصمة خلال الأشهر الماضية فقد شهدنا عملا ثوريا بكل معنى الكلمة أثر على جميع نواحي الحياة في الأمانة وما كان لهذا العمل أن ينجح لولا وجود أمين العاصمة والرجال المخلصين الذين بجانبه والذين تفاعلوا معه واستطاعوا أن يغيروا من وتيرة الحياة اليومية للمدينة خلال فترة قصيرة من الزمن وأصبحت مدينة صنعاء اليوم غير ما كانت عليه بكل المقاييس.

شكرا للأستاذ عبدالقادر هلال هذا الرجل العملاق الذي أعاد للمواطن الأمل بأن هناك غدا مشرقا للوطن بوجود الرجال المخلصين لله ثم للوطن والشكر موصول للأستاذ أمين جمعان أمين عام المجلس المحلي الذي يذوب حبا وعشقا لهذه المدينة والذي اشرف على إدارتها في أحلك الظروف وكذلك زملائه الذين آزروه في تلك الفترة العصيبة وهناك ملاحظة تراودني كلما قرات اسم أمانة العاصمة فهذا الاسم يلغي اسم المدينة »صنعاء« وقد تفاءلت بتغيير اسم صنعاء القديمة إلى »صنعاء التاريخية« ويا حبذا لو تغير اسم أمانة العاصمة إلى »أمانة صنعاء« كما هو موجود في أمانة عمان وأمانة الرياض فهذا أفضل للحفاظ على خصوصية مدينة صنعاء.

الشكر لكل العاملين المخلصين في وطننا الحبيب الذين يستحقو منا أن نذكرهم بكل خير حتى يكونوا قدوة لغيرهم من العاملين أينما كانوا.. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

وظيفة الجامعات الحكومية.. بين السياسة وضعف الجودة

م/حسين صالح التام

●.. المتأمل لحال جامعاتنا الحكومية اليوم.. القديم والحديث منها.. رغم الزيادة الكمية فيها من حيث العدد في الجامعات والطلاب يشعر بالغثيان نتيجة الضعف العام في أداء الجامعات والتطوير والجودة.. في مختلف الجوانب الإدارية والأكاديمية والبحثية والتنظيمية والتحديث والتطوير، قد تتفاوت جامعاتنا من حيث حجم المشكلة، ولكن المشكلات متقاربة، ولكن لعل أبرز ما أدى إلى تلك النتيجة ما يلي:

- التجاذب والصراعات السياسية.
- وضعف وسوء استغلال وتخطيط الموارد البشرية والمادية.
- النمطية والبيروقراطية في الإدارة.
- ضعف تطبيق معايير شغل الوظائف والأكاديمية بما يتناسب مع مؤسسات بحجم الجامعات ومتطلبات العصر.
- ضعف الأداء بشكل عام في مختلف جوانب العمل الجامعي.
- ضعف التواصل والشراكة والتنسيق مع الجامعات المتميزة في العالم العربي والأجنبي.
- ضعف استخدام التكنولوجيا التعليمية وتطوير المناهج وتحديث البرامج الدراسية كافة.
- غياب الإعلام العلمي الدوري مثل: الدوريات والدراسات المتخصصة والمجلات والكتب.
- غياب العلاقة بين المجتمع والجامعات في تقديم خدمات المجتمع والتواصل والاستشارات.
- تفعيل وتطوير الأنشطة الطلابية والعلمية في مختلف التخصصات.

إن تطوير الجامعات يحتاج من حكومتنا إلى أن تصدق النوايا وتقييم الوضع الراهن والمشكلات وتوجد حلولا ولعل أهمها من وجهة نظري، إعادة تطوير القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة مثل شغل الوظائف الأكاديمية والإدارية ويفترض أن ينتخب رئيس الجامعة ونوابه وفقاً للمناقشة وشروط علمية وفنية واجتماعية وإن تكون الدورة الانتخابية مثلاً محددة والدراسات العليا والبحث والترقية والنشر، وتنظيم عمل المراكز العلمية وتحديث أي لوائح وقوانين تفصيلية تتعلق بالجامعات، فوظيفة الجامعات هي أكبر من أن تصبح ساحات للصراعات السياسية، والرغبات والنزوات الشخصية أياً كانت مخرجات الجامعة هي الطلاب، والطلاب قادة المجتمع في المستقبل بالتأكيد، وبالتالي فإن مربيي تلك القيادات لا بد أن يكونوا على قدر من المسئولية والمؤهلات الاجتماعية والعلمية لقيادة هذا الدور المهم وإن تتمتلك الجامعات رؤية ورسالة وأهدافاً للدور الذي تريد أن تقدمه للمجتمع، ومن الضروري كذلك التشجيع والاهتمام بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والوفاء بحقوقهم ومتابعة أداء أدوارهم وتقييم جوانب العمل الجامعي بشكل جاد ومنهجي وأن ترتبط أي قرارات، بنتائج هذا التقييم، لنرى جامعاتنا جامعات متميزة قادرة على المنافسة وتقديم الأفضل.

ماجستير اقتصاد زراعي - جامعة صنعاء

قانون التدوير الوظيفي.. حقيقة أم سراب

جمال عبدالحميد عبدالمغني

× من رحم ثورة التغيير الشعبية السلمية خرج هذا القانون الذي كان يعد في السابق ضمن الأماني أو الأحلام الشعبية غير القابلة للتحقق لكن الناس ظلوا يحملون على اعتبار أنه لم يعد أمامهم إلا الحلم بعد أن أصيب السواد الأعظم من الشعب بحالة من القنوط واليأس وتراكمت لديهم حالات الإحباط وقتل الطموح مع سبق الإصرار والترصد لدى معظم الكفاءات اليمنية عدا من اتيحت لهم الفرصة وساعدتهم الظروف للعثور على وطن بديل خارج الحدود فتفجرت طاقاتهم الهائلة ووصلتنا أخبار إبداعاتهم وانجازاتهم عبر وسائل الإعلام وأصبحوا اعلاما بارزة يشار إليها بالبنان في تلك الأوطان البديلة فنالوا حقوقهم المعنوية والمادية والإنسانية كاملة غير منقوصة كمقابل طبيعي للإبداع والتفوق وكرد لجميل إحسانهم وإسهامهم الفعال في بناء تلك الأوطان البديلة- لسبب بسيط أن تلك البلدان المتقدمة والمتحضرة تؤمن بقول الله عز وجل «هل جزاء الإحسان إلا الإحسان» صدق الله العظيم حتى ولو كانت أوطاناً غير إسلامية ولذلك أنصفت طيورنا المهاجرة وبالذات المبدعة منها في غير وطنهم الأصلي أيما إنصاف في حين سحق نظراؤهم المبدعون في وطنهم الأصلي تحت أقدام الفساد وجريمتهم الوحيدة أنهم مبدعون ومتفوقون ومحبون للوطن والشعب حتى العظم.

ولمن لا يصدق عليه العودة إلى الوراء قليلا والتمعن فيما حدث سيجد أن أقل العناصر وأقلها إبداعا وأسوأها ملكا هي التي تتوارث المراكز الهامة في البلد وسيطرت على مقاليد الأمور في الوطن في كل المجالات باستثناء حالات نادرة جدا والنادر لا حكم له كما يقولون.

كيف سيتم تطبيق قانون التدوير الوظيفي؟

الكل ينتظر الجواب العملي على هذا السؤال المهم عند البدء بتدشين تنفيذ القانون بعد إجازة عيد الأضحى المبارك ربما هناك من يتفاءل بأن العدل قادم لا محالة وهناك من يتشاءم من أن التفافا وشيكا على القانون سيحدث عن التطبيق لأسباب كثيرة أهمها أن مراكز القوى لا زالت مهيمنة ودولة المؤسسات لم تبدأ بإرساء مداميكها حتى الآن وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب لم يتم إلى اليوم ومحاسبة الفاسدين المستمرين بفسادهم لم تبدأ إلى يومنا هذا وبين المتفائلين والمتشائمين أقول أن عملية التدوير الوظيفي يمكن أن تنجح ويقطف الوطن ثمارها خلال فترة وجيزة إذا تحققت فيها عدة شروط أهمها:

– تطبيق من اشغل الوظيفة العامة المتمثل في المؤهل الدراسي حيث أنه حسب علمي أن الحد الأدنى لمؤهل المرشح لشغل وظيفة أو منصب المدير العام مما فوق هو حصوله على درجة البكالوريوس بالإضافة إلى سنوات محددة من الخبرة وتتناسب التخصص مع الوظيفة المرشح لها الشخص، فهل ستعمل الخدمة المدنية على فحص ملفات شاغلي وظيفة المدير العام فما فوق لمعرفة كم منهم لا يتوفر فيه شرط المؤهل وكم منهم يحمل مؤهل الثانوية العامة والإعدادية والابتدائية وكم عدد حاملي البكالوريوس وما فوق ويشغلون منصب مدير عام إلى وزير ولكن بتخصصات لا تتناسب مع طبيعة الوظيفة لأن خريج الزراعة أو الهندسة المدنية لا يمكن أن يكون محاسبا بارعا أو صيدلانياً متمكناً وعلى ذلك يمكن القياس تطبيق شرط المؤهل والتخصص سيفرز الكثير من القيادات التي ظلت لسنوات تشغل مراكز تنفيذية أكبر من مستواها فتسبب ذلك بحالات من الامتعاض والتذمر لدى مرؤوسيهم الأكثر منهم تأهيلا وكفاءة وإبداعاً لكنهم لا يملكون ظهورا تسندهم وتوصلهم إلى المراكز التي يستحقونها والقادرين من خلالها على الإبداع والعطاء أفضل من غيرهم ونفس الوصف ينطبق على التخصص غير المتناسب مع الوظيفة وهاتان السلبيتان تتناقضان مع مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب واستمرار هذا الخطأ سيكون على حساب مصلحة العمل وعلى حساب تطور ورقي البلد بدون شك.

ابتعاد الأحزاب ومراكز القوى عن تشكيل مؤسسات الدولة والتدخل في التعيين لشاغلي الوظيفة العامة لمستوى ما دون الوزير لأن استمرار هذا التدخل سيفضي إلى وضع غير محمود العواقب والنتائج ولكم أن تتخيلوا في ظل التقاسم الحادث الآن وفقا للتسوية المزعومة بين المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه سيعتمد الطرفان على إيصال كوادرهما في المؤسسات الواقعة تحت سيطرتهما طبعا على حساب الكفاءة والمؤهل وستقضي الكفاءات المتبقية غير المنتمية إلى أي طرف من أطراف التسوية وهذا الأمر الخطير لو حدث سيكون بمثابة إشعال لثورة قادمة أشد وأوسع مما حدث.

– لا بد من تشكيل لجان متخصصة ومحايدة في كل الجهات لإنجاز عملية التدوير تتمتع هذه اللجان بالنزاهة والكفاءة العالية تعتمد في إحداث التدوير والتغيير على معايير دقيقة بينها المؤهل والخبرة والقدرة على الإبداع وتعتمد أيضا على ماضي الشخص المرشح وإنجازاته ومقاومته لعمليات الفساد منذ تولي الوظيفة العامة ولا مانع من إشراف المنظمات الدولية ورعاة المبادرة للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

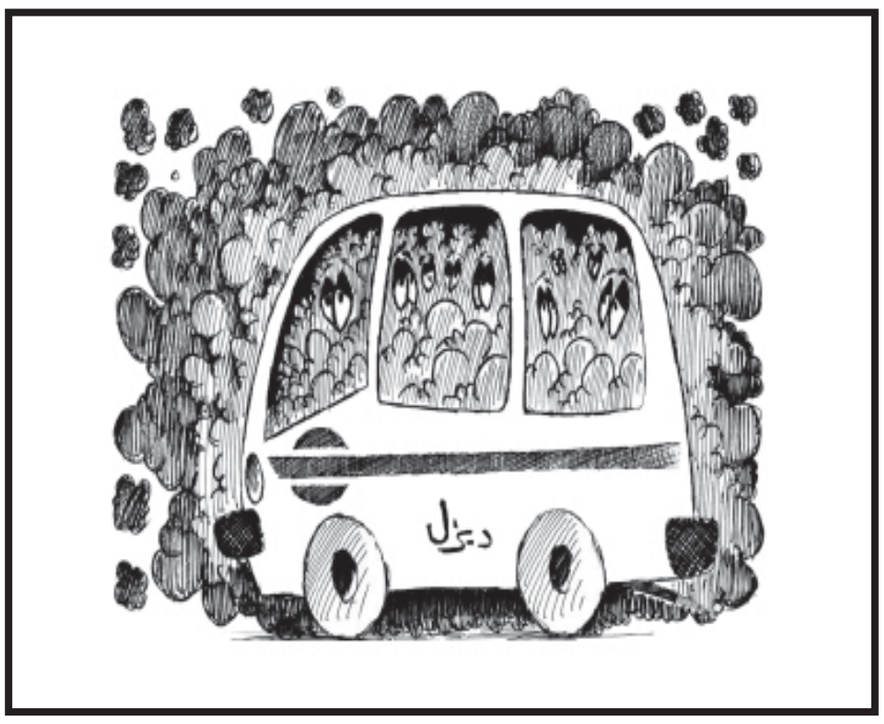

بصمة حروف

حور العين .. وحدها لا تكفي

عبدالخالق النقيب

.. حور العين وحدها لا تكفي لإنهاء الحيرة التي يزداد عمقها بمرور الأيام وفهم التركيبة المعقدة للوصفة التي يعمد في استخدامها أرباب القاعدة لإغواء الشباب وهم في عمر الزهور، حور العين كوجه وحيد للإغراء والتشويق لا يكفي لنمتلئ قناعة بتفسير المفعول السحري وهو يذيب منطق العقل ويجرده عن التمييز ثم يشبعه بفيروسات فتاكة قادرة على إعطاب حواس الإدراك والفهم فتمحو لديه المفارقات والقيم والمبادئ المتأصلة والضابطة لسير النهج والسلوك وفق مداراتها ، يتمكنون بكل سهولة من إفراغ العقل بكل ما فيه بطريقة أشبه بعملية الـ(فورمات) المستخدمة في إلغاء ومحو الأنظمة والبرامج المشغلة لأجهزة الحاسوب، بسهولة أيضا يستبدلونها بأطنان من الشوائب والحماقات والترهات حتى تتصلب في جوفه وتتحول إلى ملة وعقيدة يصعب على المجتمع تفريخها وحلحلة شفراتها وتفكيك رموزها وتصويب مسارها وتقويمها حتى تعود لرشدها.

جنون أن نؤمن بالحور العين كجزئية منفردة لنعبدها هي ونكفر بما سواها من النعيم الأخروي وما أعد الله للمؤمنين والأتقياء من خلقه ، وقبل هذه وتلك تكون قد ألحدنا بمفاصل الشريعة والإسلام وقيمه من المحبة والسلام والحكمة والموعظة الحسنة وحرمة الحياة والدين والنفس المسلمة وحتى آدمية الآدمي وحرمة دمه .. هراء أن يطلب منا امتطاء الشعور باللهفة لاحتضان الحوار العين لتكتمل بذلك قناعتنا ونمرر فكر تحجر العقل وتحوله إلى كتلة اسمنتية صماء أو أن يتجمد التفكير وتتوقف خلاياه عن وظائفه الطبيعية .. ويبقى صاحبها دمية في هيئة آدمية يتم تشغيله بالريموت كنترول وفق برمجة تصيغها القاعدة وتحركها كيفما تشاء ووقتما تشاء.

أي نوع من الجبروت يملك صاحبها وهو يتخلى عن حياته ليهبها لعبوة ناسفة من الديناميت تتفرق به ولا تبقي من جسده ولا تذر ، ما العقيدة التي جعلت منه ضيق الأفق حدا منعت عنه تعدد الخيارات للوصول إلى الحور العين إلا أن يمتلئ بالموت المروع ويبقى وحده السبيل والخيار الوحيد الذي يقله إلى الفردوس الأعلى ويضمن له العيش في أحضان الحور العين.

غير خلطة الحور العين ما الشيء الذي لديهم وارتهنوا به الحياة البسيطة ونالوا من بريقها الهادئ بينما لا شيء لدينا ذا جدوى وبإمكانه التصدي لترسانة الأفكار وارتال والعقيدة التي يتسلح به انتحاري القاعدة، وأمام ذلك العجز المشين نقر بالشعور البائس ونحن نلجأ للإعانات المهترئة والعبارات المخنوقة بالدماء لغرض توعية هزيلة أبلغ ما يمكن أن تصنعه بالقاعدة وصفهم بالتطرف والغلو والمروق، فيما شخصيا لا أحب فيها إلا تبريراً لإخفاق الدولة والحكومة في المواجهة والتصدي لها أكثر من كونها حملات ترويج توعوية كفيلة بمحاصرتها كآفة محدقة الخطر وتضييق الخناق عليها لتحول دون انتشارها وتفشيها وتجييش المزيد من الشباب اللاهث شوقاً لاحتضان الحور العين، وإن كنت لا أظنها تكفي ليصنع موته بيده.

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

منحة دراسية أم نفي وتهجير؟؟

أحلام القبيلي

يظل الطالب اليمني يجد ويجتهد رغم الظروف القاسية ورغم المحن لكي يحصد أعلى المعدلات التي تؤهله للحصول على منحه دراسية في الخارج وبعد أن يحقق الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل ويتخرج وقد نال أعلى الدرجات، يظل يراجع ويطالب وكأنه يتسول وبعد أن ينهي المسئولون توزيع المنح على أهلهم وذويهم ومعارفهم وجيرانهم يتصدقون بما بقي منها على طلابنا المستحقين ويغادر الطالب بلده ليكتشف أن المنحة كانت محنة و لم تكن سوى نفي وتهجير.

أبناؤنا المبتعثون للدراسة في الخارج يئنون ويستنجدون ويستغيثون ولكن لا حياة لمن تنادي.

خصخصة

عبدالكريم الرازحي

باسم الخصخصة وحرية السوق أصبح من حق أي تاجر أن يرفع سعر حليب الأطفال أو سعر الدواء متى ما أراد .

ومن حق رب العمل أن يصرف هذا العامل أو ذاك من دون صرف حقوقه ومستحقاته .

وصار من حق أي دراكولا أن يمتص عرق ودم الموظفين

و العاملين معه وان يعاملهم معاملة العبيد .

ومع انتشار المدارس والجامعات والمستشفيات الخاصة ظهر صنف من الدراكولات يمتصون دماء الأساتذة